

تم الاختيار من اوله او اسماؤه وقد تحلف النون الت وبالعلمى المشهور في الوجود
الفرق بين الاستفهام والاعتراض ان الاستفهام بعد جميع عند المتكلم معلوم
 عند المخاطب في طلب التاكيد والاعتراض بعد جميع عند المخاطب رجا يعرف المتكلم
 واما العطف ويحذف في كل ما قبله فلهذا احتج الى المحرز المبدى للمعروف ولا يحذف
 الا بالبرهان وان الكلام مع الخبر يجرى مجرى الصدق والكذب بخلاف مع الاستفهام
 وان المتكلم مع الخبر لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه خبر والمتكلم بالاستفهام
 يستدعي لانه مستخبر وغير ذلك كما هو مذكور في المتن **وسمى المجرى الفوق مسما مقال**

- الفرق في كى الاستفهام والخبر من عشر استوجبت كالايح الزعم
- نصب المفعول بقرانه وحذف تارة والفعل في نظره
- وتقتضك جوابا في السؤال بها وهو لا تقتضك الحرف والاشارة
- وليس في خبره التاكيد فتمت كاه عطف عليه بلا سائر الزمير
- والاتصاف ال ما بعدهما مشبهه ولا ترى بوجه الا ان يستطر
- وكل هذا فالاستفهام بحسبكم ووجه في الخبر على الخبر

من ارشاه في الفوق الرابع

قوله كى الاستفهام وكى الخبر يستفان في سبعة امور ويفترقان في ثمانية امور متيقنان
 في انهما احوال وانها ضياف وان بناهما على السكون وانها يفتقران الى جبر الياهما
 وانها يجوز حذف جبرها اذ دل عليه دليل اخر فان منع حذف تمييز الخبر وانها يلزم بان
 فلا يعمل منها ما قبلها الا اللغاف وهو خبر وانها على صواب ووجه الاعراب على
 ان تقدم عليها حروف جبر او مضاف فهي مجرورة والافان كانت كناية عن مصدر او ظرف
 فهي مجرورة والافان كانت مضمونة على المصدر او مل الظرف والافان بليدي فعل ال

دليله

وليد وهو لازم او رافع خبره حال وسبب فهم مبتداه وان وليد مفعول مقدر او رافع مفعول
 في مفعول وان اخذه فمفعول الا ان يكون خبرا يعود عليه فيبدأ الابتداء والنصب
 على الاستفهام **ويفرقان** ان تمييز الاستفهام مفرد وتعيينه يكون مفردا او مجزا وفي ان
 المفضلين الاستفهام ومميزه عاين نون المفعول ولا يفسد خبره وعندها الى الضرورة وفي
 ان الاستفهام لا تدل على تكثير الخبر والفتنة خلاه فان طاهر وتلك ابن خروف وفي ان الخبر
 تختص بالمازكوب فلا يجوز كنهه على سائر المجرى كما لا يجوز بطلان ما كنه وفي ان الكلام مع الخبر
 جوابا بخلاف مع الاستفهام وفي ان الياح المبدى من الخبر لا يفتقر بالحق في خلاف المبدى بالاستفهام
 يقال في الخبر كى عبيد على حسن البلي توم وفي الاستفهام كى مالك عروم ام لا يوحى استوف

قال احمدى ودره الفواص **ومن اوعاهم الخبر** يشدون بهت ذم الياح
 سمعت الناس سجعون عينا فقلت لصديق استجوب بلال

ليصفون لفظ الناس على المفعول ولا يجوز ذلك لان الضم يجر الانشاج مما سمع
 وما هو كذا وانما **الصواب** ان يشد ما رافع على وجه الكلام لان ذم الياح سمع توما
 معلولون الناس يتجمعون عينا في كل ما سمع على وجه اللفظ المنطوق به 6

قال ابن مالك في شرح الكاشم ويمكن ان يكون من هذا كلب بوا وفي خطا السجى بهر في التبع
 فلان من ابو فلان بوا او كان قبل فلان ابن المقول غير ابو فلان فالجنى رفيع عند
 الجمهور ان يقر باليا وان كان مكتوبا او او كما تقول الصلاة واليكاه بالالف وان كانا مكتوبين
 بالوا وتفيد على ان المنطوق به منقلب عن او انسى **وعلى انه يقول** نارا او اوجهي **احد** ان الياح
 انه كلى وقرانه بان تفتو ذلك خلاف الصلاة واليكاه فانها غير مكملة **والثاني** انه يجوز ان يكون ضم بالوا في
 الياح في اول السجى وذلك البعير